



من منطلق اهتمامها برصد الواقع الاقتصادي في الكويت، تصدر شركة 'آراء للبحوث والاستشارات' مؤشرا شهريا لثقة المستهلك بالتعاون مع جريدة 'الأنباء' وبرعاية شركة 'لكزس'. ويعتبر مؤشر 'ثقة المستهلك' المؤشر الوحيد الذي يقيس العوامل النفسية للمستهلك، مرتكزا على آراء الناس وتصوراتهم عن الوضع الاقتصادي الحالي والمستقبلي، وتوقعاتهم بالنسبة لأوضاعهم المالية، وانعكاس ذلك على قدراتهم الشرائية. ويصدر المؤشر في بداية كل شهر، وهو يركز على بحث أجري على عينة مؤلفة من 500 شخص، موزعة على المواطنين والمقيمين العرب في مختلف المحافظات، وقد تم إجراء البحث بواسطة الهاتف من خلال اتصالات عشوائية، وتمت مراعاة أن تكون العينة ممثلة للتركيبة السكانية في الكويت، ويستند تقييم المؤشر العام لثقة المستهلك إلى 6 مؤشرات اعتمدها الباحثون في شركة 'آراء' لقياس مدى رضا المستهلكين وتفاؤلهم وهي: مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي، مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا، مؤشر الدخل الفردي الحالي، مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، مؤشر فرص العمل الجديدة في سوق العمل حاليا ومؤشر شراء المنتجات المعمرة. ويستخلص نتائج كل مؤشر من المؤشرات الـ 6 بالاعتماد على إجابات أفراد العينة التي يحددها الاستبيان بـ 'إيجابي' أو 'سليبي' أو 'حيادي'. يتم تحديد نتائج المؤشرات في الشهر الأساسي كقياس للحالة النفسية للمستهلكين في الكويت، وهي تساوي 100 نقطة، وتكون هذه النقطة (الرقم 100) الحد الفاصل بين التفاؤل والتشاؤم لدى المستهلكين، فكما تجاوزها المؤشر كان الوضع النفسي للمستهلكين في الكويت يميل نحو التفاؤل أكثر فإكثر، وكما تراجع المؤشر عنها في اتجاه الصفر كانت النظرة أكثر تشاؤما.

## مؤشر 'آراء' الشهري بالتعاون مع 'الأنباء' وبرعاية 'لكزس'

# تراجع أسعار النفط وخصائر البورصات العالمية تهوي بثقة المستهلك لأدنى مستوياتها في سبتمبر



### إجماع على تدني الثقة بالدخل الفردي

كشفت معطيات دراسة آراء للدخل الفردي وجود شبه إجماع على تدني ثقة كل مكونات البحث بالدخل الفردي الحالي والدخل المتوقع مستقبلا. حيث سجل المؤشر الأول 104 نقاط بتراجع ثلاث نقاط، بينما تدنى معدل مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا إلى 92 نقطة بخسارة 11 نقطة، الأدنى لهذا المؤشر منذ شهر ديسمبر 2014. ونظرا لارتباط موضوع الدخل الفردي بالأوضاع الاقتصادية، كان منتظرا تدني معدلات الدخل، فالأوضاع المالية والاقتصادية تواجه جملة من الاستحقاقات والتحديات، ولكن اللافت هو أن الدخل المتوقع في المستقبل خسر هامشا وأسعا من رصيده السابق. فبالرغم من القرارات الرسمية المتخذة على صعيد دول التعاون الخليجي بإضافة ما يتراوح بين 5% و 6% على الرواتب في العام القادم، سجل المواطنون 110 نقاط للدخل الفردي الحالي بتراجع 3 نقاط والمقيمون العرب 95 نقطة بخسارة 5 نقاط خلال شهر. أما على صعيد المناطق فقد سجلت محافظة الأحمدية أعلى المعدلات 123 نقطة وسجلت أديها محافظة مبارك الكبير التي اكتفت بـ 89 نقطة بخسارة 6 نقاط، وتدنت كل معدلات مؤشر الدخل الفردي المتوقع مستقبلا، بحيث سجل المواطنون 91 نقطة بتراجع 10 نقاط والمقيمون العرب 95 نقطة بخسارة 11 نقطة، فيما احتلت محافظة الجهراء موقع المحافظة الأكثر تشاؤما بالنسبة للدخل المتوقع مكتفية بـ 83 نقطة بخسارة 13 نقطة.

الدولي ان يقارب سعر البرميل 50 دولارا حتى العام 2017. وعلمنا بأن هناك توقعات متفائلة نسبيا، نظرا لتكيد صناعة النفط الصخري خسائر كبيرة حيث استنفذ منها حوالي 30 مليار دولار خلال السنة الأشهر الماضية، مما قلص اجسام الاستثمار في هذا القطاع. كذلك فإن تراجع المبيعات العقارية بشكل عاملا اضافيا ضاعطا على ثقة المستهلكين. فقد تراجعت التداولات العقارية واجمالي المبيعات وآخر شهر يونيو بنسبة 23% خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة، لتعود وتنخفض مجددا بنسبة 22% خلال شهر أغسطس، ويبدو ان الاستقرار النسبي لمعدل مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا يستند الى بعض العوامل الإيجابية ومنها:

- الاستقرار السياسي النسبي الذي تعيشه الكويت مقارنة ببعض بلدان المنطقة، بالرغم من تنفيذ واكتشاف العديد من الأعمال والاستثمارات الأثرية التي تسعى لزراعة الأمن والوحدة الوطنية في الكويت.
- بدء السلطات الرسمية بتنفيذ سلسلة من المبادرات الإنمائية بما فيها تشجيع الاستثمارات الأجنبية، حيث منحت الحكومة ضمن هذا السياق ترخيصا لشركة جنرال إلكتريك باستثمار 25 مليون دينار لبناء مصنع تقني حديث.
- هبوط أسعار النفط سرع تطبيق الخطة الإستراتيجية للتوسع في القطاعات غير النفطية، وتشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص التي بلغت قيمتها 10 مليارات دينار حتى الآن.
- وضمن هذا السياق، منح المواطنون مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا 95 نقطة بتراجع نقطة واحدة، والمقيمون العرب 106 نقاط بإضافة نقطتين، فيما منحت محافظة الجهراء أعلى معدلات هذا المؤشر 115 نقطة، واكتفت محافظة مبارك الكبير بأدنى المستويات بين المحافظات 97 نقطة.

العرب 91 نقطة بخسارة نقطة واحدة خلال شهر، أما على صعيد المناطق، فقد سجلت محافظة الجهراء أعلى معدلات هذا المؤشر 116 نقطة معززة رقمها السابق 8 نقاط، بينما اكتفت محافظة مبارك الكبير بـ 81 نقطة، بتراجع بلغ 15 نقطة خلال شهر، واحتلت أدنى معدلات مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي بين كل مكونات البحث. والملاحظ هنا تيدل مستويات الثقة بين مكونات فئة مستوى الدخل، بحيث تراجع إلى 80 نقطة في اوساط ذوي الدخل الذي يتراوح بين 450 و 849 دينارا، وارتفع إلى 122 نقطة لدى ذوي الدخل بين 2250 و 2849 دينارا شهريا. ويتطلب تماسك مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي بالدرجة الأولى الاهتمام بأداء البورصة التي سجلت خسائر بلغت قيمتها 265 مليون دينار في اسبوع خلال أغسطس الذي شهد يوم الاثنين الأسود، نتيجة لتراجع كل مؤشرات السوق المالي، كما لا بد من معالجة أسباب ظاهرة انسحاب بعض الشركات والبنوك من البورصة التي تتركز تداعيات وبلبله إضافيتين.

### تماسك مؤشر الوضع الاقتصادي المتوقع

انفرد مؤشر آراء للوضع الاقتصادي المتوقع مستقبلا خلافا لمعظم المؤشرات الأخرى خلال شهر سبتمبر، حيث حافظ على تماسكه النسبي مسجلا 98 نقطة بخسارة نقطة واحدة من رصيده السابق. هذا التماسك لمستوى ثقة المستهلكين سجل في أجواء غير ملائمة، وبخاصة حول المسألة الرئيسية المركزية المتعلقة بأسعار النفط، حيث تبرز تناقضات حول ثبات الأسعار أو تدنيها أو تعاقبها، فبعض التوقعات تشير الى استمرارية الخلل في العرض والطلب في الأسواق النفطية، حيث لا يزال الفائض اليومي يقارب 1,4 مليون برميل، ومن الطبيعي ان فانض العرض يضغط سلبا على الأسعار. في ضوء ذلك توقع البنك

وقد منح المواطنون المؤشر العام لشهر سبتمبر 106 نقاط بتراجع 6 نقاط، والمقيمون العرب سجلوا 104 نقاط بتراجع 3 نقاط خلال شهر، أما على صعيد المناطق، فقد تقاربت المعدلات بحيث سجلت محافظة الجهراء أعلى مستوياتها 115 نقطة بتراجع نقطة واحدة، بينما اكتفت محافظة مبارك الكبير بـ 94 نقطة بخسارة 5 نقاط من رصيدها السابق، مع الإشارة إلى تعزيز المعدل العام للعاصمة مسجلا 105 نقاط بإضافة 4 نقاط خلال شهر. ● المستجيدات ضاعط قوي على المؤشرات الاقتصادية ضغطت المستجيدات المالية والاقتصادية السلبية على نفسية المستهلكين، حيث تراجع معدل مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي إلى 95 نقطة بخسارة 5 نقاط مقارنة بشهر أغسطس، ولعل أبرز تلك المستجيدات هي ما يلي: ● سجلت أسعار سلة 'أويك' بتاريخ 25 أغسطس أدنى مستوياتها خلال 6 سنوات عند 40,47 دولارا للبرميل. كما توقعت وكالة الطاقة استمرار فترة الإنتاج حتى النصف الثاني من العام القادم. ● سجل السوق المالي الكويتي خلال أغسطس أسوأ أداء له منذ عام، بخسارة بلغت 7,7% ونتيجة للهبوط الحاد لأسواق المال في المنطقة بما فيها الكويت، خسر قطاع الاتصالات 21% من قيمته السابقة. ● تعرضت الشركات المدرجة بالبورصة خلال الأسبوع الأول من سبتمبر إلى خسارة من قيمتها الرأسمالية بنسبة 7,5% مقارنة بشهر سبتمبر من العام 2014. ● لحقت تداعيات هبوط أسعار النفط مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفنادق والقطاع السياحي حيث انخفضت نسبة الإشغال إلى 50%. ● وضمن هذه الأجواء الاقتصادية الضاغطة، منح المواطنون مؤشر الوضع الاقتصادي الحالي 98 نقطة بخسارة نقطتين والمقيمون

كشفت مؤشر شركة آراء للبحوث والاستشارات التسويقية لثقة المستهلك لشهر سبتمبر 2015 عن تسجيل المؤشر العام 105 نقاط بتراجع 4 نقاط مقارنة بشهر أغسطس الماضي، وبذلك يكون قد سجل أدنى مستوياته منذ يناير 2015. ويعتبر محلول شركة آراء أن تراجع بعض معدلات مؤشرات ثقة المستهلك لشهر سبتمبر يكشف مدى الضغوطات التي تواجهها ثقة المستهلكين نتيجة للأوضاع السلبية المالية الاقتصادية الناتجة عن التدهور الحاد لأسعار النفط من جهة والمستجيدات السياسية والأمنية الجوسياسية العاصفة على الصعيد الإقليمي من جهة أخرى. ويعتبر التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية والذي أدى إلى مواجهة خسائر فادحة للأسواق المالية، وأيضا التراجع الحاد في حجم المبيعات العقارية، بالإضافة إلى تسجيل عجز في موازنة 2015-2016، جميعها عوامل أساسية أثرت سلبا على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، لاسيما التجارية والسياسية منها، مما أوجد مناخا قلقا واهتزازا في مستوى ثقة المستهلكين، وبالرغم من هذه التحديات، فإن ثقة المستهلكين بقيت متماسكة، وإن تراجع نسبيا، مستندة إلى عدة عوامل إيجابية أبرزها: ● الملاءة المالية والتصنيف العالي الذي تتمتع بهما الكويت. ● بوادر تنفيذ السياسات الرسمية الهادفة إلى تحفيز الاقتصاد، سواء بفتح الأسواق الكويتية للاستثمارات الخارجية، أو برصد مبالغ بقيمة 123 مليار دولار لتنفيذ مشاريع إنمائية وبنى تحتية، وتحديث وتوسيع المطار والموانئ والطرق الرئيسية. ● تشجيع القطاع الخاص للمشاركة بين القطاعين العام والخاص بحيث سجل نمو الناتج المحلي غير النفطي نسبة 4,5%، ومن المتوقع المزيد من ارتفاع في نمو هذا القطاع لتوفير تنوع مصادر الدخل الوطني.

### الجهراء الأكثر طلبا للقوى العاملة

سجل مؤشر آراء لفرص العمل المتوافرة في السوق حاليا 169 نقطة متراجعا 4 نقاط مقارنة بأغسطس الماضي، ويتعرض سوق العمل حاليا إلى جملة من العوامل، فضلا عن تحديات تراجع نشاط العديد من القطاعات الاقتصادية وبالتالي تعرض سوق العمل إلى انخفاض الطلب. وسيؤدي تطوير البنية الاقتصادية إلى تشجيع الاستثمار ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة (حيث أصدرت وزارة التجارة ترخيصا لـ 3257 مؤسسة تجارية بالنصف الأول من السنة) إلى تنوع وتطوير هيكلية سوق العمل وإلى تفاوت ملحوظ بحاجة السوق إلى قوى عاملة وطنية ووافدة ذات مؤهلات مهنية متنوعة ومختلفة. واحتلت محافظة الجهراء الموقع الأكثر نشاطا والأكثر طلبا للقوى العاملة مسجلة 237 نقطة بزيادة 3 نقاط على رصيدها السابق، وارتفع معدل العاصمة إلى 172 نقطة بإضافة 12 نقطة خلال شهر. ومن الملاحظ انخفاض مستوى رضا الشباب ما بين 18 و 35 عاما على مدى توافر فرص العمل حيث تراجع معدل هذا المؤشر في أوساطهم إلى 94 نقطة متراجعا 12 نقطة مقارنة بأغسطس. واحتل ذوو مستوى الدراسة المتوسطة وما دون أعلى معدلات هذا المؤشر لشهر سبتمبر مسجلين 243 نقطة بزيادة 15 نقطة مؤكدا حاجة السوق إلى القوى العاملة غير المؤهلة علميا.

### الإثبات يرفع مستوى

### شراء المنتجات المعمرة

ساهم حلول عيد الأضحى المبارك خلال شهر سبتمبر في انفراد مؤشر شراء المنتجات المعمرة، دون سائر مؤشرات آراء الأخرى المكونة لدراسة ثقة المستهلكين، حيث سجل 129 نقطة بزيادة 11 نقطة مقارنة بشهر أغسطس المنصرم.

وتشير المعطيات إلى استمرارية نشاط الأسواق الاستهلاكية في الكويت بالرغم من الغلاء الذي طال بعض الخدمات وأسعار العديد من المواد الغذائية، وبالرغم من التضخم النقدي المتوقع وصوله إلى مستوى 3,4% سنويا.

ومن المؤشرات على مستوى نشاط الأسواق احتلال الكويت المركز الثالث لأكثر الأسواق الناشئة جذبا لتجارة تجزئة الملابس، وطلب صغار المستثمرين بفتح قطاع التجزئة أمام الرأسمال الأجنبي، وارتفاع مستوى الطلب للترخيص لمؤسسات تجارية بنسبة 10% سنويا.

وقد سجل المواطنون مؤشر شراء المنتجات المعمرة 134 نقطة بإضافة 10 نقاط والمقيمون العرب 115 نقطة بزيادة 13 نقطة على رصيدهم السابق، وعلى صعيد المناطق، سجلت محافظة مبارك الكبير 152 نقطة، كما اكتفت محافظة الفروانية بأدنى معدلات المناطق 105 نقاط، واللافت هنا أن مستوى ثقة الإثبات بمؤشر شراء المنتجات المعمرة سجل 111 نقطة بإضافة 27 نقطة خلال شهر.

